

# العام الثامن لانطلاق الحراك الشعبي في سوريا ولا تزال الانتهاكات الفظيعة مستمرة

من الأقلية والقمع والديكتاتورية نحو التعددية  
وحقوق الإنسان والديمقراطية

# SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الإثنين 11 آذار 2019

## المحتوى:

أولاً: المقدمة.

ثانياً: القتل خارج نطاق القانون.

ثالثاً: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري.

رابعاً: التعذيب.

خامساً: الحصار.

سادساً: هجمات عشوائية وأسلحة غير مشروعة.

سابعاً: الهجمات على الأعيان المدنية.

ثامناً: التشريد القسري.

تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

## أولاً: المقدمة:

عانى المواطن السوري على مدى ثمانية أعوام من حجم وأنماط واسعة وعنيفة من الانتهاكات التي وصلت إلى درجة الجرائم ضد الإنسانية، ذلك خلال مسيرته منذ انطلاق حراكه الشعبي في آذار/ 2011، الذي طالب بالحرية والكرامة ولاحقاً بإسقاط النظام وبالتالي إنهاء حكم الأقلية العائلي على سوريا، ولم يخطر في بال أحد أن يتعرض المواطن السوري لهذا النمط الوحشي من الانتهاكات التي بلغت حدّ التعذيب حتى الموت، والاعتصاب للرجال والنساء، والقتل باستخدام البراميل المتفجرة وصواريخ سكود والأسلحة الكيميائية، ومما زاد من معاناته وتعثر نضاله وقوف المجتمع الدولي بشكل عام موقف المتفرج وبالتالي منح النظام السوري الحاكم ضوءاً أخضر ليفعل بالشعب السوري ما يريد، ويضعه ويُعامله في منزلة أخطأ من العبيد.



على الرغم من كل ذلك، وعلى الرغم من حجم التّحديات الجبارة ودخول تنظيمات إرهابية شيعية وإسلامية متطرفة على خط الحراك الشعبي، وتدخل قوى خارجية بشكل مباشر على رأسها إيران وروسيا، لا يزال أسُّ المشكلة هو الصراع بين المجتمع والاستبداد والقمع وحكم الأقلية العائلية، ولا تزال هذه هي البوصلة نُصب أعين معظم المناضلين في سبيل نقل سوريا من حكم فنوي أقلوي عائلي نحو حكم ديمقراطي تعددي مُنتخب بشكل عادل يُمثل المجتمع والشعب السوري ويقوم بشكل رئيس على تبادل السلطة واحترام حقوق وكرامة المواطن السوري.

وبدلاً من أن تقوم جميع دول العالم والمنظمات والأفراد بقطع أية صلة أو تنسيق مع نظام متورط في عشرات آلاف الجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب، لاحظ المجتمع السوري الداعم لمسيرة التغيير السلمي هرولة بعض دول العالم لتطبيع العلاقات معه، وهذا يُشكّل تورطاً في الانتهاكات بحق الشعب السوري، ويرسل رسالة واضحة بمعاداة قيم الكرامة والديمقراطية ويرسخ حالة من الحقد وعدم الاستقرار تمتدُّ إلى عقود طويلة.

يقول فضل عبد الغني مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”الدفاع عن حقوق المواطن السوري وفي مقدمتها حقّه في انتخاب وتغيير من يحكمه، وفي العيش ضمن نظام يحترم أساسيات حقوق الإنسان ويحفظ حرّيته وكرامته، هو واجب أخلاقي وحقوقى وعلى جميع شعوب العالم دعم هذا المطلب، ومساعدة السوريين في النهوض الحضاري بدولتهم، والوصول بها نحو دولة ديمقراطية تعددية عادلة، وفضح كلّ من يدعم جانب القمع وحكم الفرد واستخدام الأسلحة الكيميائية.“

وتذكيراً بما قدّمه الشّعب السوري السّاعي نحو الديمقراطية والتّغيير نستعرض بمناسبة مرور ثمانية أعوام على انطلاق الحراك الشعبي في تقرير موجز حصيلة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان، التي تمكّنا من تسجيلها في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2019، وهذه الإحصائيات تُمثّل الحدّ الأدنى في ظلّ الصّعوبات والتّحديات، التي تواجه عمليات التّوثيق، ولمزيد من التّفصيل عن آلية جمع وتحقيق المعلومات بالإمكان الاطلاع على منهجية عملنا<sup>1</sup>.

وقد كانت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قد أطلقت على موقعها الرسمي واجهة تفاعلية لحصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا في سوريا منذ آذار/ 2011 حتى كانون الثاني/ 2019 وتُظهر الواجهة من خلال الرسوم البيانية التفاعلية حصيلة الضحايا المدنيين موزعة على المحافظات السورية حسب الجهات الفاعلة التي قامت بقتلهم، وكذلك توزّعهم حسب السنوات ووفق كلّ جهة قامت بعملية القتل، كما يُظهر رسم بياني حصيلة الضحايا تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها

<sup>1</sup> "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، << [http://sn4hr.org/public\\_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR\\_Methodology.pdf](http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf) >> شوهد في 10/3/2019.



وتصنيفهم من حيث الذكور والإناث البالغين أو الأطفال وتوزعهم تبعاً للجهة التي قامت بعملية القتل أيضاً، حيث يُساهم فرز الضحايا على هذا النحو في معرفة الخسارة البشرية التي تعرّض لها أبناء المحافظة، ما يُسهم في رسم صورة أوضح لتقييم مسار العدالة الانتقالية مستقبلاً.

## ثانياً: القتل خارج نطاق القانون:

ظَلَّت عمليات القتل خارج نطاق القانون أخطر الانتهاكات التي تعرّض لها المدنيون في سوريا، واتخذت هذه العمليات شكلاً منهجياً واسع النطاق، ولم يتم التمييز بين المدنيين والمقاتلين، ولم يسلم منها طفل أو امرأة أو معتقل، وبقيت جهود وقف إطلاق النار وبيانات وقف الأعمال العدائية، وما تلاها من اتفاقات خفض التصعيد واتفاق سوتشي عاجزة عن إيقاف عمليات القتل اليومي.

ومارست قوات الحلف السوري الروسي الإيراني عمليات القتل عبر تنفيذ هجمات عشوائية أو متعمدة بالصواريخ، والمدفعية، والأسلحة الكيميائية المحرّمة والدّخائر المرتجلة، ضدّ أهداف مدنية صرفة، إضافة إلى عمليات قتل حملت صبغة تطهير طائفي، نفّذتها قوات النظام السوري مدعومة بمليشيات إيرانية، وعمليات التجويع والحرمان من الغذاء والرعاية الصحية، التي نفّذها النظام السوري بشكل أساسي على المناطق الخارجة عن سيطرته.

وأقدمت قوات التحالف الدولي وقوات سوريا الديمقراطية على شرّ هجمات عشوائية أودت بحياة آلاف المدنيين، ولم تُراعى اتخاذ الاحتياطات المناسبة لتلافي وقوع خسائر بشرية في كثير من الهجمات.

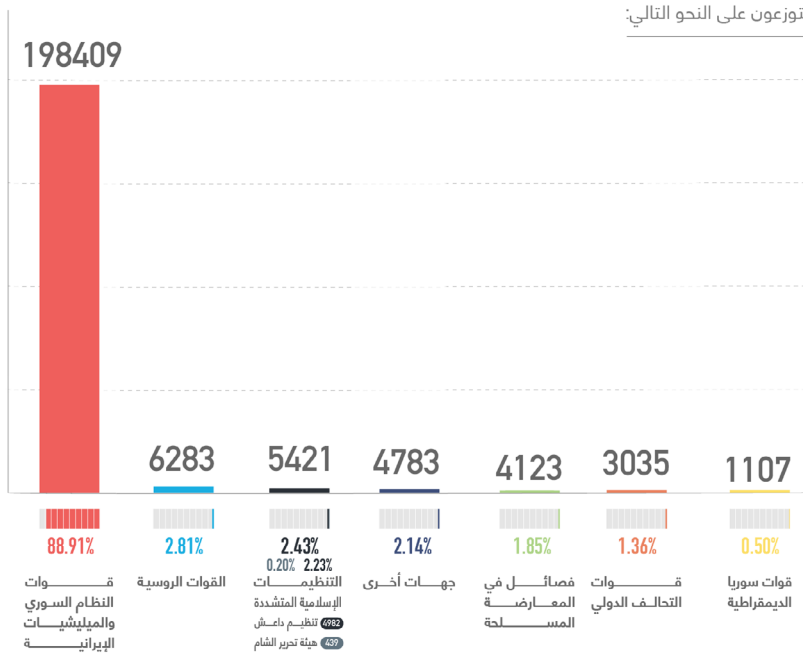
كما استمرت التّنظيمات الإسلامية المتشددة في تنفيذ عمليات قتل خارج نطاق القضاء، وأسفرت الألغام التي زرعتها تنظيم داعش في المناطق التي انسحب منها في قتل مئات المدنيين.

وسجّلنا مقتل مئات المدنيين على يد فصائل في المعارضة المسلحة عبر عمليات قصف عشوائي اسهدفت مناطق تخضع لسيطرة النظام السوري أو في أثناء عمليات اشتباك مع فصائل أخرى في المعارضة المسلحة أو مع التّنظيمات الإسلامية المتشددة.

وقد بلغت حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا منذ اندلاع الحراك الشّعبي نحو الديمقراطية في سوريا آذار/ 2011 حتى آذار/ 2019 بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان 223161 مدنياً، بينهم 28486 طفلاً، 15425 سيدة (أثنى بالغة)، مُسجلون عبر عمليات توثيق يومية مستمرة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان بتفاصيل مُتعدّدة كالاسم ومكان وزمان القتل، ونوعيّة السّلاح، والجهة التي نفّذت عملية القتل، وبحسب فرز قاعدة البيانات فإنّ الحلف السوري الروسي مسؤول عن 92% من حصيلة القتل مقارنة ببقية الأطراف، وتجاوزت نسبة حصيلة القتلى من الأطفال والسيدات إلى المجموع الكلي للضحايا حاجز الـ 18% وهي نسبة مرتفعة جداً وتُشير إلى تعمّد قوات الحلف السوري الروسي استهداف المدنيين.



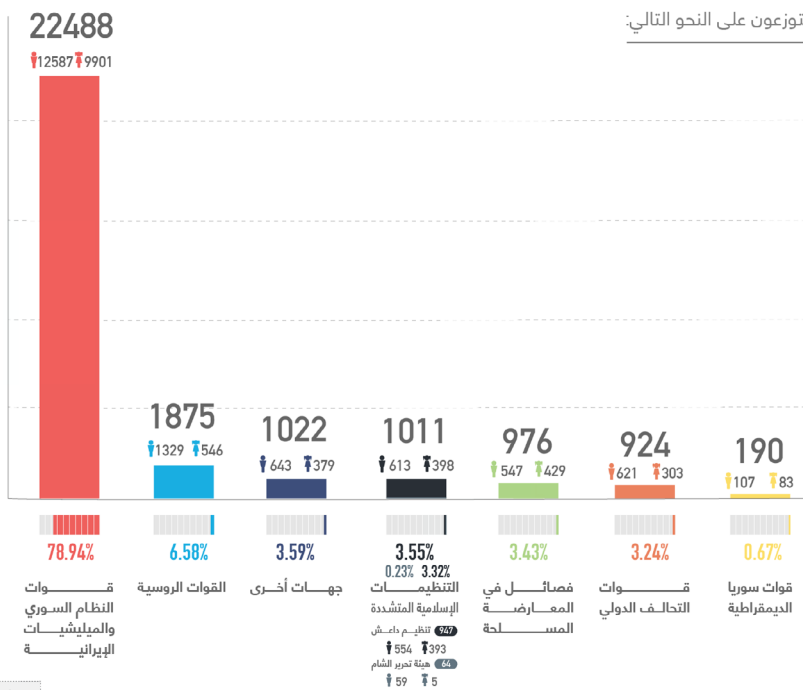
## الرسوم البيانية التالية توضح حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا في سوريا وتوزعهم بحسب مرتكبي الانتهاك:



# مقتل 223161 مدنياً

على يد الأطراف الرئيسية  
الفاعلة في سوريا  
منذ آذار 2011 حتى آذار 2019

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان



# مقتل 28486 طفلاً

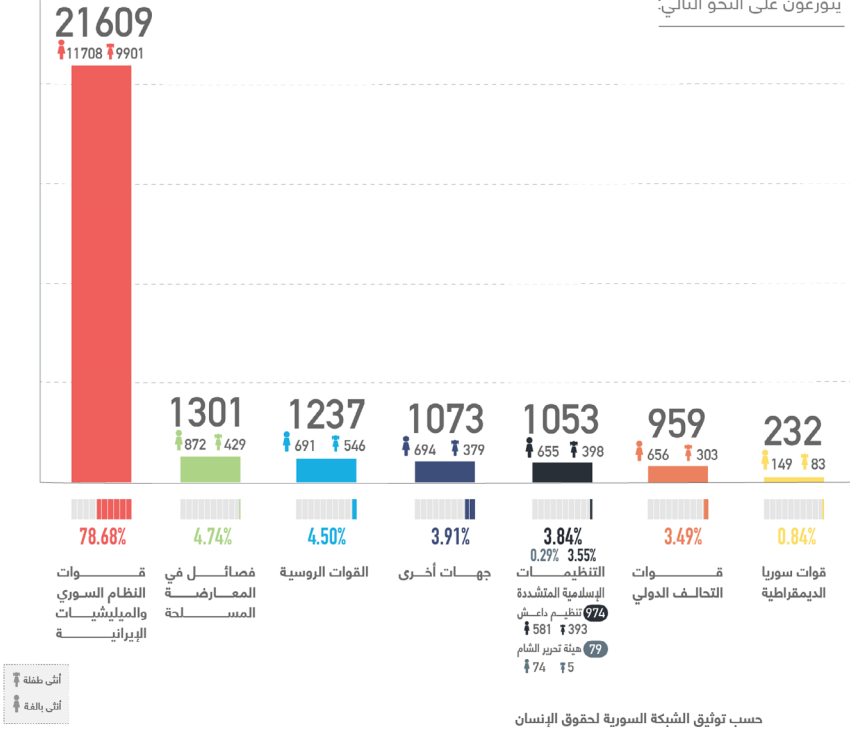
على يد الأطراف الرئيسية  
الفاعلة في سوريا  
منذ آذار 2011 حتى آذار 2019

حسب توثيق الشبكة السورية لحقوق الإنسان

خطه أبيض  
دخول كد



يتوزعون على النحو التالي:



# مقتل 27464 أثني

على يد الأطراف الرئيسية  
الفاعلة في سوريا  
منذ آذار 2011 حتى آذار 2019

## ثالثاً: الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري:

تعرّض عشرات آلاف السوريين لعمليات اعتقال وخطف نُقِذت قوات النظام السوري والمليشيات الموالية له بشكل رئيس، ولم تقتصر على النشطاء وعمال الإغاثة والمشاركين في الحراك الشعبي بل طالت النسبة الأكبر منها شرائح مختلفة في المجتمع، وإنّ معظم حوادث الاعتقال قد تمّت من دون مذكرة قضائية، وهو ما يُعدُّ أشبه بعملية خطف، ذلك في أثناء مرور المواطن السوري من نقطة تفتيش أو في أثناء عمليات المداهمة، كما أنّ كثيراً من عمليات الاعتقال قد وقعت عقب خضوع مواطنين سوريين لإجراءات تسوية أمنية، بمعنى أنّ المواطن المدني أو من له نشاط في الحراك الشعبي يذهب إلى لجنة التّسوية القضائية في منطقتهم، المكونة من ضباط في الأفرع الأمنية ويقوم بتقديم طلب لتسوية وضعه والتّعهد بعدم العودة لأي نشاط معارض، وما يلبث أن يتفاجأ بعد أيام بقوات الأمن قد عادت لاعتقاله والتّحقيق معه وتعذيبه.

غالباً ما تكون قوات الأمن التابعة لأجهزة المخابرات الرئيسة الأربعة هي المسؤولة عن عمليات الاعتقال بعيداً عن السلطة القضائية، ويتعرّض المعتقل للتّعذيب وإهانة الكرامة منذ اللحظات الأولى لاحتجازه، ويُجرّم من التواصل مع عائلته أو محاميه. وقد تعمّد النّظام السوري إخفاء مصير عشرات الآلاف من المعتقلين لديه منذ بدء الحراك الشعبي، بمعدل 85% من حالات الاعتقال تتحول إلى حالات اختفاء قسري، وفي أيار/ 2018 قام النظام السوري بحيلة خبيثة وأصدر شهادات وفيات لمختفين قسرياً لديه عبر دوائر السجل المدني، وقد سجّلنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان 878 حالة في هذا الخصوص.



بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإنَّ قرابة 127916 شخصاً لا يزالون قيدَ الاعتقال أو الاختفاء القسري في مراكز الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية التابعة للنظام السوري منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2019.

وقد مارست قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي) عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري في المناطق الخاضعة لسيطرتها، واستهدفت النشطاء السياسيين والإعلاميين المعارضين لسياساتها، كما قامت بعمليات اعتقال موسَّعة؛ بهدف التجنيد القسري، اعتقلت فيها المدنيين ولم تستثنِ الأطفال والنساء، وقد سجَّلنا بعض عمليات الاعتقال التي حملت صبغة عرقية.

وثقنا ما لا يقل عن 2705 أشخاص لا يزالون قيدَ الاعتقال في سجون قوات سوريا الديمقراطية منذ تأسيسها حتى آذار/ 2019.

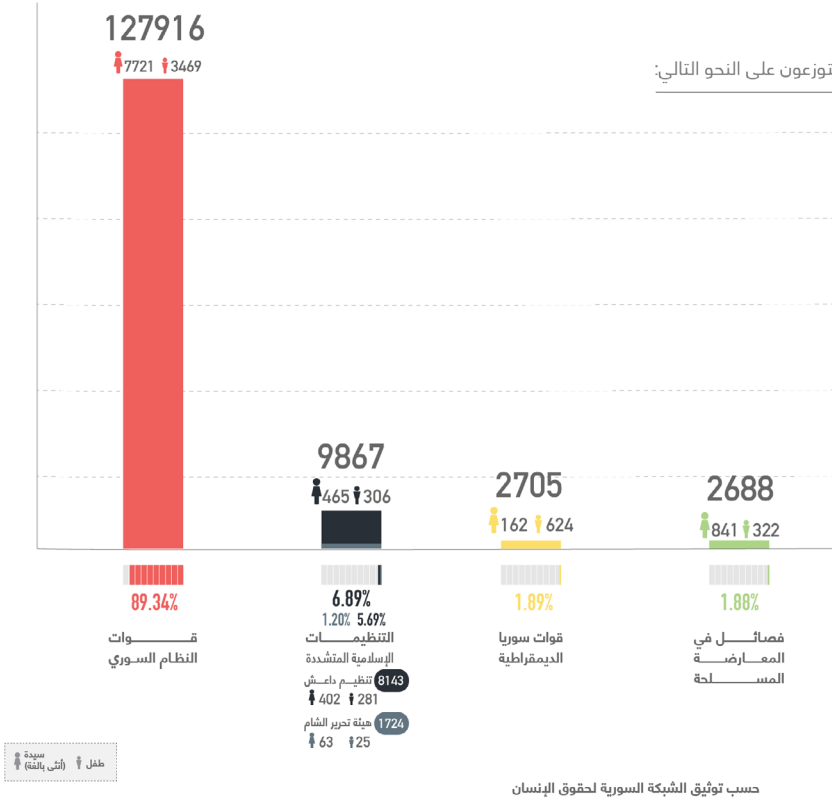
لجأ تنظيم داعش إلى تطبيق سياسة الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري بحق المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرته ونقذ عمليات اختطاف جماعي بحق مدنيين في أثناء هجماته على مناطق خارج سيطرته واتخذهم رهائن. وقد سجَّلنا اعتقال التنظيم ما لا يقل عن 8143 شخصاً منذ تأسيسه حتى آذار/ 2019، وبعد القضاء على تنظيم داعش في معظم مناطق سوريا لا يزال مصيرهم مجهولاً.

أما هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقاً) فقد مارست على نحو واسع عمليات اعتقال تعسفي وعمليات ملاحقة أمنية وصعدت في العام الأخير وتيرة الانتهاكات التي ارتكبتها، واقتحمت عدة قرى واعتقلت عشرات الأشخاص بينهم نشطاء وعمال إغاثة وخطباء مساجد، وكوادر في مؤسسات المجتمع المدني، والمجالس المحلية، ومديريات التعليم والصحة التابعة للحكومة السورية المؤقتة، وقد سجَّلنا ما لا يقل عن 1724 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال على يد الهيئة حتى آذار/ 2019.

نقذت فصائل في المعارضة المسلحة عمليات اعتقال بحق المدنيين بعد اقتحام مناطق تخضع لسيطرة قوات النظام السوري أو في المناطق الخاضعة لسيطرتها، كما استهدفت عمليات الاعتقال في بعض الأحيان نشطاء إعلاميين وأطباء، إضافة إلى كوادر في منظمات مجتمع مدني في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وقد وثقنا 2688 شخصاً لا يزالون قيد الاعتقال التعسفي في سجون فصائل في المعارضة المسلَّحة حتى آذار/ 2019.



## الرسم البياني التالي يوضح حصيلة حالات الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري موزعة بحسب مرتكبي الانتهاك:



ما لا يقل عن  
**143176**  
شخصاً  
لا يزالون قيد  
الاعتقال أو  
الاختفاء القسري

على يد الأطراف الرئيسية  
الفاعلة في سوريا

منذ آذار 2011 حتى آذار 2019

## رابعاً: التعذيب:

لا تزال سوريا تتصدر جميع دول العالم في ممارسة التعذيب - بحق المعتقلين - الذي يؤدي إلى الموت في كثير من الأحيان، ويتصدر النظام السوري المسؤولية عن ذلك بنسبة 99% وبقية الأطراف كافة ارتكبت 1% من عمليات التعذيب حتى الموت، ذلك بحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ولقد استخدم التعذيب كأداة لفرض السلطة وسحق المعارضين وإرهاب المجتمع وتحطيمه ودفعه للاستسلام والتسليم بحكم العائلة الأوحده.

لجأ النظام السوري إلى استخدام التعذيب كسلاح وحشي تجاه مناهضيه وارتبط التعذيب بشكل وثيق مع عمليات الاعتقال التعسفي والإخفاء القسري وفق منظومة متكاملة تبدأ بالاعتقال بشكل غير مشروع وتستمر بالتعذيب الوحشي في أثناء مدة الإخفاء القسري وغالباً ما تنتهي بالموت بسبب التعذيب، سجّلنا مقتل 13983 شخصاً قضاوا بسبب التعذيب في سجون النظام السوري منذ آذار/ 2011 حتى آذار/ 2019.





أتبع تنظيم داعش الأسلوب ذاته مع المعتقلين لديه وقد تدرّجت أساليب التعذيب، التي طبّقها على المعتقلين والمختفين لديه تبعاً للتّهم الموجهة إليهم وبحسب مركز الاحتجاز، فالمعتقلون المحتجزون في مراكز الاحتجاز السريّة يُتهم بتعلّق بمناهضة التّنظيم خضعوا لدرجات تعذيب أقسى مقارنة مع غيرهم من الأشخاص، الذين اعتقلوا بتّهم المخالفات الشرعية من منظور داعش المتطرف؛ حيث مورست أساليب تعذيب غاية في القسوة ضدّ الفئة الأولى كالإيهام بالغرق أو الدّبح والخنق بالغازات، والضّرب على العظام؛ بهدف تكسيرها، والصّعق الكهربائي، وقلع الأظافر والحرق، وغالباً ما يستمرّ التعذيب لأيام وأسابيع ما قد يتسبّب في موتهم، فيما تعرّضت الفئة الثانية لأساليب تعذيب أقلّ قسوة كالضرب المبرح والجلد، والدولاب، والشبح، الذي يستمرّ لساعات أو أيام قليلة.

وقد سجّلنا مقتل 32 شخصاً بسبب التّعذيب في سجون تنظيم داعش منذ الإعلان عن تأسيسه في نيسان/ 2013 حتى آذار/ 2019 من ضمنها عمليات رجم حتى الموت لفتيات محتجزات.

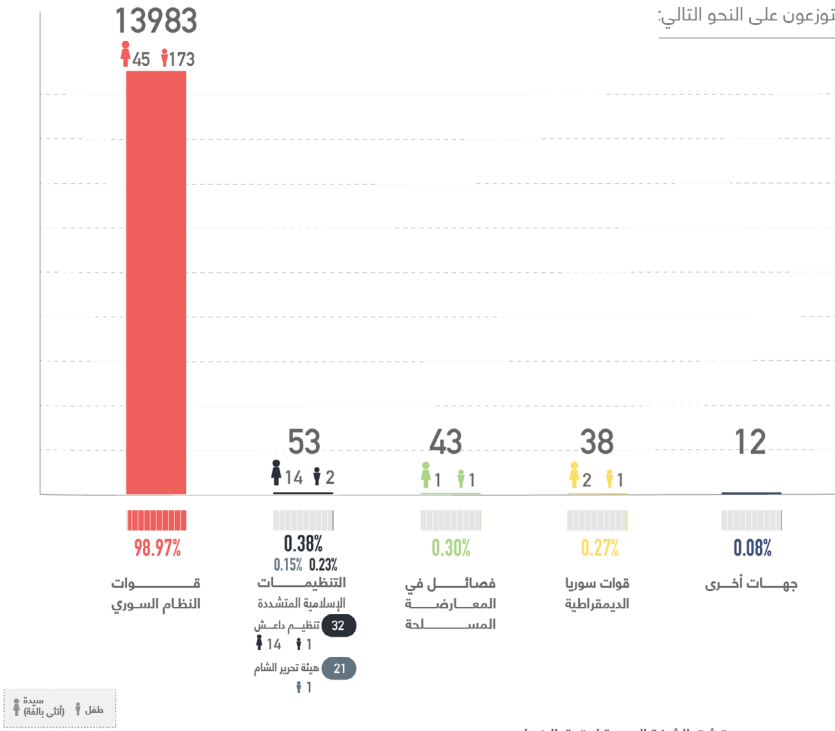
أما هيئة تحرير الشام فيتعرّض المعتقلون والمختطفون لديها للضرب المبرح والجلد، والشبح بشكل رئيس، كما تُمارس عليهم أساليب تعذيب نفسية كالإعدام الوهمي، والتّهديد بالاعتقال والقتل في حال تكرار توجيه التّهم إليهم وقد وثّقنا مقتل 21 شخصاً بسبب التّعذيب في سجونها حتى آذار/ 2019.

وعقب سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية على مناطق جديدة في محافظتي الرقة ودير الزور، وثّقنا تصاعد عمليات الاعتقال والتّعذيب، حيث تمّ اعتقال مئات المدنيين بتهمة وجود صلات تربطهم مع تنظيم داعش، ثم تعذيبهم بأساليب قاسية كقلع الأظافر والجلد والشّبح، كما تعرّض النشطاء والسياسيون المنتقدون لسياساتها للضّرب المبرح والحرمان من الطعام والرعاية الصحية، وقد سجّلنا مقتل ما لا يقل عن 38 شخصاً بسبب التّعذيب في سجونها منذ تأسيسها حتى آذار/ 2019.

مارست قوات في المعارضة المسلحة أساليب تعذيب كالشبح والدولاب، والجلد، والصّعق الكهربائي مع المنتقدين لسياساتها، بشكل رئيس ضدّ النشطاء الإعلاميين المحليين وتساعدت هذه الممارسات بشكل واضح منذ مطلع عام 2017 حتى حزيران من 2018.

سجّلنا مقتل 43 شخصاً بسبب التّعذيب حتى آذار/ 2019 لدى جميع فصائل المعارضة المسلحة.





# مقتل 14129 شخصاً بسبب التعذيب

على يد الأطراف الرئيسية  
الفاعلة في سوريا  
منذ آذار 2011 حتى آذار 2019

## خامساً: الحصار:

أبّعت قوات النظام السوري سياسة فرض الحصار على المناطق الواقعة تحت سيطرة فصائل في المعارضة المسلحة واستخدمت سياسة التجويع كشكل من أشكال العقوبات الجماعية، وأدى الحصار ومنع الطعام والدواء إلى انتشار حالات من سوء التغذية والجفاف وحالات فقر الدم، إضافة إلى انتشار عدد من الأوبئة بسبب التلوث البيئي الناتج عن تراكم النفايات، وتضرر شبكات الصرف الصحي، وقد سجّلنا مقتل 921 مدنياً، بينهم 398 طفلاً، و187 سيدة (أنثى بالغة) بسبب نقص الطعام والدواء في المناطق التي حاصرها النظام السوري منذ آذار/ 2011.

وعلى الرغم من انتهاء الحصار في العديد من المناطق بسبب استعادة النظام السوري سيطرته عليها بعد تهجير أهلها وإجلائهم باتجاه مناطق الشمال السوري إلا أنّ مخيم الركبان الواقع على الحدود السورية الأردنية لا يزال يخضع لحصار يعتبر النظام السوري أحد أهم أسبابه.

وتابع تنظيم داعش الأسلوب ذاته في حيّ الجورة والقصور بمدينة دير الزور، ومخيم اليرموك جنوب مدينة دمشق كما حاصرت فصائل في المعارضة المسلحة بلدات في ريفي إدلب وحلب أغلبية سكانها من موالي النظام السوري؛ ما أدى إلى تدهور الوضع المعيشي فيها وقد شهد عام 2018 انتهاء حصار جميع تلك المناطق بعد أن سيطرت القوات الروسية وقوات النظام السوري والإيراني على المناطق المحاصرة.



## سادساً: هجمات عشوائية وأسلحة غير مشروعة:

استخدمت قوات النظام السوري الذخائر العنقودية بكثافة في إطار حربها على المدنيين، وتُشير قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أن أول استخدام موثق للذخائر العنقودية وقع في تموز/ 2012 وشهدت الحقبة التي تلت التّدخل العسكري الروسي في 30/ أيلول/ 2015 تصعيداً غير مسبوق في استخدام الذخائر العنقودية، كما تمّ تجريب نماذج جديدة من الذخائر لم تشهدها الساحة السورية سابقاً، سواء التي تُلقى من الجو، أو الذخائر الأرضية التي تُطلق عبر منصّات وراجمات صواريخ، ولا تزال قوات الحلف السوري الروسي تستخدم هذه الأسلحة في إطار عمليات تُخدم تقدماً عسكرياً على الرغم من كل ما تُسببه هذه الذخائر ومخلفاتها الفرعية من إصابات بليغة وتشوّهات مُخيفة سوف تُعاني منها الدولة السورية لأجيال قادمة.

سجّلنا حتى آذار/ 2019 ما لا يقل عن 441 هجوماً بذخائر عنقودية نفّذتها قوات الحلف السوري الروسي، تتوزع إلى:

ألف: قوات النظام السوري: 201 هجوماً.

باء: القوات الروسية: 232 هجوماً.

جيم: هجمات روسية/ سورية: 8 هجمات.

أما على صعيد استخدام الأسلحة الكيميائية فقد وثّقنا تنفيذ النظام السوري قرابة 216 هجوماً كيميائياً منذ أول استخدام لها في كانون الأول/ 2012 حتى آذار/ 2019، توزّعت بحسب قرارات مجلس الأمن على النحو التالي:

أولاً: قبل قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013: 33 هجوماً

ثانياً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2118 الصادر في 27/ أيلول/ 2013 حتى الآن: 183 هجوماً

ثالثاً: بعد قرار مجلس الأمن رقم 2209 الصادر في 6/ آذار/ 2015: 114 هجوماً

رابعاً: بعد تشكيل آلية الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم 2235 الصادر في 7/ آب/ 2015: 58 هجوماً

خامساً: بعد الفيتو الروسي فيما يخص تمديد عمل مهمة آلية التحقيق المشتركة في 17/ تشرين الثاني/ 2017: 7 هجوماً

تسببت تلك الهجمات في مقتل ما لا يقل عن 1461 شخصاً، مسجلون في قوائمنا بالاسم والتفاصيل، يتوزعون إلى:

• 1397 مدنياً، بينهم 185 طفلاً، و252 سيدة (أثنى بالغة).

• 57 من مقاتلي المعارضة المسلحة.

• 7 أسرى من قوات النظام السوري كانوا في أحد سجون المعارضة.

وإصابة ما لا يقل عن 11076 شخصاً.



تنظيم داعش استخدم أيضاً الأسلحة الكيميائية في محافظة حلب حيث سجّلنا قرابة 5 هجمات تسببت في إصابة ما لا يقل عن 132 شخصاً.

ولم تتوقف طائرات النظام السوري المروحية وثابتة الجناح عن إلقاء البراميل المتفجرة مُتجاهلة بشكل كلي قرار مجلس الأمن رقم 2139، وفي ظلّ تجاهل مجلس الأمن نفسه مراقبة أو إدانة النظام السوري على استخدام هذا السلاح البربري وبحسب إحصائياتنا فقد ألقى طيران النظام السوري المروحي وثابت الجناح قرابة 77146 برميلاً متفجراً منذ أول استخدام موثق لها في 18/ تموز/ 2012 حتى آذار/ 2019.

كما استخدم النظام السوري منذ آذار/ 2011 الذخائر الحارقة والبراميل المتفجرة المحملة بمواد حارقة، لكننا سجّلنا تصاعداً ملحوظاً في استخدام مثل هذا النوع من الأسلحة في عامي 2016 و2017، وكانت القوات الروسية المسؤول الأكبر عن هذه الهجمات.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فقد سجّلنا ما لا يقل عن 149 هجوماً بأسلحة حارقة على مناطق مدنيّة سكنيّة، توزّعت بحسب مرتكب الانتهاك:

ألف: النظام السوري: 19 هجوماً.

باء: القوات الروسية: 125 هجوماً.

جيم: قوات التحالف الدولي: 5 هجوماً ضدّ أحياء سكنيّة في مدينة الرقة.

## سابعاً: الهجمات على الأعيان المدنية:

تعمّدت قوات الحلف السوري الروسي استهداف المراكز الحيوية المدنية لا سيما المشافي ودور العبادة والمدارس وقد وثّقنا عشرات المجازر التي خلّفتها الهجمات على هذه الأعيان، وفي كثير من الأحيان وثّقنا هجمات متكررة على المركز الحيوي ذاته، ما يُشير إلى تعمّد استهدافه وتخريبه وإحداث ضرر بالغ في البنى التحتية.

ارتكبت بقية الأطراف انتهاكات مماثلة ولكن بنسبٍ مُتفاوتة ولم تصل إلى مستوى وحجم الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الحلف السوري الروسي الإيراني.

تشملُ الاعتداءات التي رصدناها عمليات قصف مُتعمّد استهدف الأعيان المدنية، وعمليات سرقة ونهب، إضافة إلى الاعتداءات التي تشمل تعطيل هذه الأعيان وإخراجها عن دورها في خدمة المدنيين على الرّغم من عدم وجود ضرورة عسكرية مُلّحة، أو استخدامها لغاية قتالية من قبيل أحد الأطراف؛ ما يُبيح استهدافها من قبل أطراف النزاع الأخرى.



## ثامناً: التّشريد القسري:

مثّل النزوح والتّشريد القسري واحدة من أكبر المآسي، التي عانى منها الشّعب السوري منذ اندلاع الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في آذار 2011، التي يمتدُّ أثرها ويتفاقم عبر السنين، وقد كان عاماً 2017 و2018 حافلين بموجات ضخمة لنازحين أُجبروا على ترك منازلهم وأرضهم بفعل عمليات عسكرية شنتها أطراف النزاع أو نتيجة هدنٍ واتفاقيات فُرضت على المدن والبلدات المحاصرة تُخالف في مضمونها القانون الدولي الإنساني.

وتُقدّر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ ما يقارب 14.2 مليون شخص تعرّض للتّشريد القسري منذ آذار/ 2011 بينهم 8 مليون شخص جرى تشريدهم داخل سوريا كما تشرّد قرابة 6.2 مليون لاجئ خارج سوريا.

وقد كانت العمليات العسكرية التي شنتها قوات الحلف السوري الروسي الإيراني المسبب الأكبر في عمليات النزوح الجماعية التي تعرّض لها السوريون، حتى بعد اتفاق خفض التّصعيد التي دخلت حيّز التّنفيذ في أيار/ 2017 فإنّ عمليات القصف والهجمات الوحشية استمرت على نحو متصاعد، وشهد عام 2018 انهيار هذا الاتفاق عبر إحكام قوات النظام السوري والمليشيات الإيرانية سيطرتها على ثلاث مناطق كانت مشمولة باتفاق خفض التّصعيد وتحقيق ذلك عبر اجتياح هذه المناطق بالكامل وفرض التّشريد القسري على معظم سكّانها.

كما تسبّبت هجمات قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي سابقاً وقوات سوريا الديمقراطية لاحقاً والمدعومة من قبل قوات التحالف الدولي في تشريد مئات الآلاف من محافظتي الرقة ودير الزور.

## تاسعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

لاحظنا أنّ أغلب عمليات الهجمات وحوادث الانتهاكات كانت موجهة من قبل أطراف النزاع بشكل أساسي ضدّ أفراد مدنيين، وهذا انتهاك لمواد القانون الدولي الإنساني وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما أنّ قسماً كبيراً من هذه الحوادث المسجلة لدينا، التي انعكست على صورة إحصائيات وردت في هذا التقرير قد تسبّبت في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضّرر بالأعيان المدنيّة، وشكّل كثير من هذه الهجمات جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب.

### التوصيات:

#### مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة:

- يجب على أعضاء في مجلس الأمن التّوقف عن استخدام حق النقض لحماية النظام السوري، الذي ارتكب على مدى ثمانية أعوام مئات آلاف الانتهاكات، التي تُشكل في كثير منها جرائم ضدّ الإنسانية وجرائم حرب.



- إثر عدم التزام الأطراف وبشكل خاص النظام السوري بأي من قرارات مجلس الأمن سواء المتعلقة بالأسلحة الكيميائية أو البراميل المتفجرة أو الاختفاء القسري، لا يبقى أمام مجلس الأمن الدولي بعد ثماني سنوات سوى التّدخل عسكرياً؛ بهدف حماية المدنيين السوريين.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنّهب والتخريب.

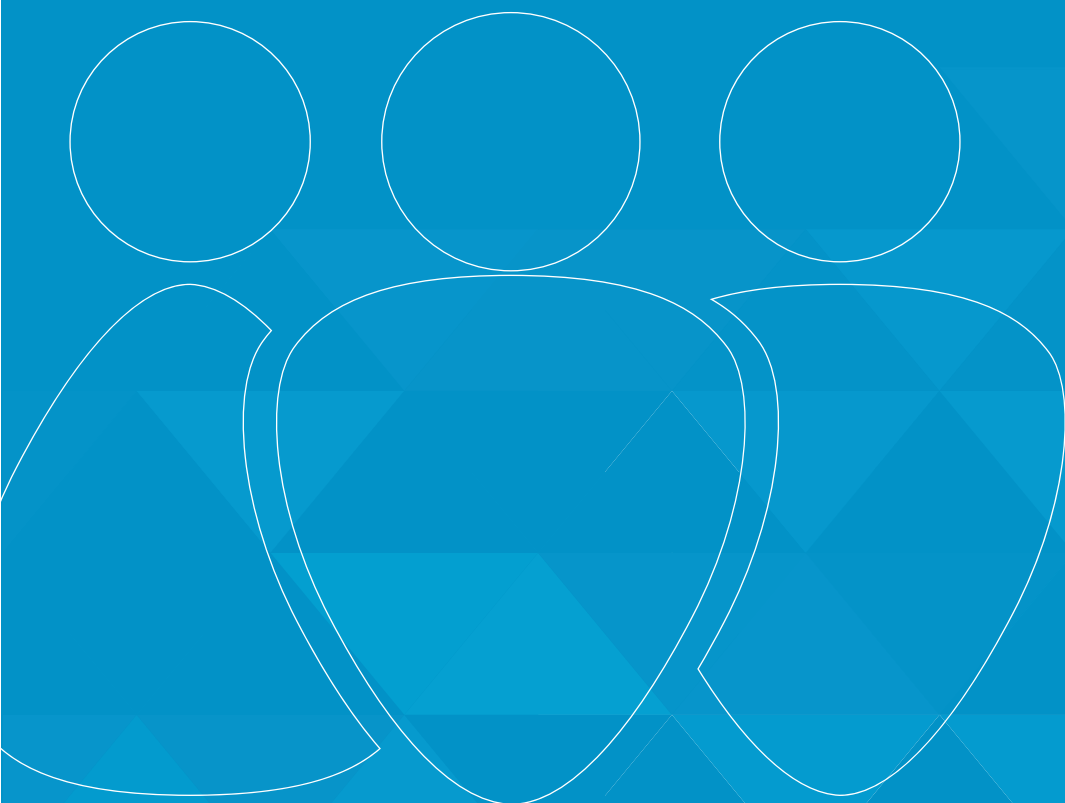
### المجتمع الدولي:

- لم يفشل النّظام السوري في حماية المواطنين على مدى ثمان سنوات فقط، بل هو من كان المرتكب الأكبر لمختلف أنواع الجرائم، ويجب على المجتمع الدولي التّدخل الفوري لحماية المدنيين بعد كل هذه الخسائر التي فاقت حدّ التّصور.
- تشكيل ضغط حقيقي على روسيا وإيران واعتبارهما شريكين رئيسيين في الانتهاكات التي ترتكب في سوريا؛ نظراً لاستمرارها في تزويد النّظام السوري بالأسلحة، ولاشتراكهما المباشر في آلاف الانتهاكات بحق المواطن السوري.

### أطراف النّزاع:

الالتزام بقواعد القانون العربي الإنساني، وقرارات مجلس الأمن، وتحييد المدنيين، وإطلاق سراح المحتجزين والرهائن، وإيقاف التّعذيب والكشف عن مصير المختفين والمفقودين، ورفع الحصار.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

